



(بسم الله الرحمن الرحيم)

متابعة توصيات قمة الكويت الاقتصادية في التوظيف والتنمية البشرية

قررت قمة الكويت العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي اختتمت أعمالها شهر يناير ٢٠٠٩ تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية. كما قررت القمة ان يتم تنفيذ البرنامج من خلال منظمة العمل العربية واجهزتها والجهات المعنية في الدول العربية واعتماد الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠٢٠ عقدا عربيا للتشغيل وخفض البطالة الى النصف. ووافقت القمة على اعطاء اولوية متقدمة في سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج ويجاد فرص عمل والحد من البطالة وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين. ودعت القمة الى تركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل ورفع الكفاءة الانتاجية للعامل العربي . كما دعت القمة حكومات الدول العربية الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتيسير تنقل الايدي العاملة العربية بين الدول الاعضاء ودعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي. وكلفت القمة منظمة العمل العربية والامانة العامة للجامعة بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز اليها .

أن متابعتي لهذه التوصية بدافع الاحساس بالمواطنة والمسئولية والحرص على أنجاح قمة الكويت الاقتصادية بجدية تنفيذ توصياتها وخاصة أن المبادرة بعقد القمة جاءت بمبادرة من الوالد الشيخ/ صباح الاحمد الصباح امير دولة الكويت الحبيبة ولكون هذه التوصية بالذات من اهتماماتي وضمن خبرتي في التنظيم والادارة والموارد البشرية .

وحتى الآن مضى ثلاثة شهور على انتهاء القمة والتوصيات ولم نرى أو نسمع تصريح أو اخبار من الجهات التي تم تكليفها (منظمة العمل العربية والامانة العامة للجامعة العربية) بتقرير الدوري المطلوب ولذلك على اللجنة الكويتية المكلفة بمتابعة التوصيات (أن وجدت) توضيح ماتم وماسوف يتم بشأن هذه التوصية لو أنني اقترح الاستعانة بذوي الخبرات والمؤهلات من الكويتيين

ليقوموا بدورهم الاستشاري والتنسيقي مع الجهات المعنية داخل الكويت وخارجها والخروج ببرنامح
وخطه عمل لتنفيذ هذة التوصية داخل الكويت وفيها:

• **دعم التنمية البشرية والتدريب :**

وذلك بحصر معلومات عن مراكز التدريب المعتمدة من قبل الهيئة العامة والتعليم والتطبيقي
وكذلك الموجودة في القطاعات الحكومية والتي تقدم برامج تدريب وتأهيل للشباب الكويتي سواء
موظف أو باحث عن عمل والتأكد من مستواها وتميزها مثل مركز عبدالعزيز الصقر للتدريب
التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت الغير هادف للربح والبدء بتكليفهم بتحديد الاحتياجات
التدريبية لتأهيل الشباب الكويتي للعمل في القطاعين العام والخاص والتعاقد معهم لتنفيذ مجموعة
من البرامج التي تساعد في سد حاجة العمل .

• **دراسة احتياجات سوق العمل :**

وذلك بالاستعانة بالمستشارين والخبراء الكويتيين المتخصصين في مجال التنظيم والادارة والموارد
البشرية والتدريب للقيام بدراسة لاحتياجات سوق العمل من مخرجات التعليم وبالتنسيق مع جامعة
الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات والكليات الخاصة بدولة الكويت
وعمل خطة واضحة تحدد ماذا يحتاج سوق العمل لخمس أو عشر سنوات قادمة من تخصصات
علمية مثال ذلك (محاسبة - كمبيوتر - هندسة - طب وغيرها) ونتائج هذة الدراسة تقوم
الجامعات والكليات بتطوير وتعديل مناهجهم الدراسية لتتماشى مع احتياجات سوق العمل في
القطاع العام والخاص .

• **تقنين وتحديد مواصفات العمالة الوافدة :**

اعتقد هنالك جهود بذلت ولازالت تبذل في التحكم والرقابة على نوعية ومؤهلات العمالة الوافدة
التي تحتاجها البلاد ومن خلال لجان وفرق عمل تم تشكيلها من القطاع العام والخاص
والاكاديميين ونحن في الكويت وصلنا مرحلة الفائض في العمالة الوافدة والهامشية واعدادها اكثر
من الكويتيين ولذلك يجب على الدولة الاهتمام بجدية بالحد من هذة الظاهرة التي لن تستطيع
التحكم بها وتزيد معها الظواهر السلبية من جرائم ومخدرات وغيرها مخلة بالشرف والعمل على
تصفية الموجود والبدء بأستجلاب العمالة التي تنطبق عليها المؤهلات والمواصفات التي تحتاجها
البلاد واعتقد هذا دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

الدكتور/ عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

abumishari1@yahoo.com

www.kuwaiticonsultant.com